الأمم المتحدة

A/75/687–S/2021/37

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
19 January 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون
البند 114 من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

رسالة مؤرخة 12 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه بيان جمهورية كوبا في المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن حول موضوع "التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان بسبب الأعمال الإرهابية: التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب بعد 20 سنة على اتخاذ القرار 1373 (2001)" ، التي أُجريت في 12 كانون الثاني/يناير 2021 (انظر المرفق).

أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 114 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيدرو لويس **بيدروسو كويستا**
سفير
الممثل الدائم

220121 210121 21-00699 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 12 كانون الثاني/يناير 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة*

[الأصل: بالإسبانية]

بيان السفير بيدرو ل. بيدروسو كويستا، الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة، في المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن حول موضوع "التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان بسبب الأعمال الإرهابية: التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب بعد 20 سنة على اتخاذ القرار 1373 (2001)"

نيويورك، 12 كانون الثاني/يناير 2021

ترحب كوبا بهذه المناقشة التي تتناول قضية رئيسية في جدول الأعمال الدولي. إن الحقائق تؤكد أن الإرهاب لا يزال يشكل تحدياً خطيراً لا يمكن مواجهته إلا من خلال التعاون الدولي. إن بلدنا يؤيد بقوة الجهود الجماعية التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة هذه الآفة. وعلى المنظمة، بسبب طابعها العالمي، أن تقود هذه الجهود، على أساس احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ونكرر تأكيد إدانتنا القوية لكل الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية في كل أشكالها ومظاهرها، أياً تكن دوافعها.

إن الحكومة الكوبية لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بمنع الإرهاب ومواجهته، وهو التزام أُضفيَت عليه صفة دستورية بعد اعتماد دستور البلاد باستفتاءٍ أُجري في 24 شباط/فبراير 2019، بعد عملية تشاور شعبي واسعة النطاق. ويعيد دستور الجمهورية، في الفصل الثاني منه، المتعلق بالعلاقات الدولية، في الفقرة (ل) من المادة 16، تأكيدَ الموقف الثابت الذي تدافع عنه كوبا ويكرس "نبذ وإدانة الإرهاب أيا كانت أشكاله ومظاهره، ولا سيما إرهاب الدولة"، باعتباره واحدا من مبادئ سياستها الخارجية.

إن بلدنا يمتثل امتثالا صارما للالتزامات الناشئة عن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وتجدر الإشارة إلى أن جمهورية كوبا صادقت في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2020 على البروتوكول المعدِّل للاتفاقية المتعلقة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات، لتصبح بذلك البلد الخامس في العالم الذي بات طرفا في كل الصكوك الدولية الـ 19 لمكافحة الإرهاب.

إن كوبا، التي وقعت ضحية أعمال إرهابية أودت بحياة 478 3 شخصا وشوهت 099 2 شخصا آخرين، لم تسمح قط، ولن تسمح أبدا، باستخدام أراضيها لتنظيم أعمال إرهابية ضد أي دولة.

وفي 13 أيار/مايو 2020، أُدرجت كوبا، تعسفاً، في القائمة الأحادية الجانب والزائفة التي وضعتها وزارة خارجية الولايات المتحدة، على أنها بلدا يُزعم أنه لا يتعاون تعاونا كاملا في جهود مكافحة الإرهاب. وعلى غرار ذلك، ومن دون الاستناد إلى أي أساس، وصفت وزارة خارجية الولايات المتحدة، في تقرير سنوي عن الإرهاب الدولي، بلدَنا بأنه "ملاذ آمن" للإرهابيين.

* صدر هذا المرفق من دون تحرير رسمي.

إننا نندد بإدراج كوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب التي تضـــعها وزارة خارجية الولايات المتحدة من جانب واحد، في إطار ما بات حملةً شخصية شنها وزير الخارجية المنتهية ولايته مايكل بومبيو وسياسته الخارجية الفاقدة المصـداقية. وفي الوقت نفسـه، تضـمن حكومة الولايات المتحدة الملاذ الآمن والإفلات من العقاب للجماعات الإرهابية التي تعمل ضد كوبا انطلاقا من أراضيها.

وينبغي للأمم المتحدة أن تعلن على الملأ معارضتَها للقوائم والشهادات الأحادية الجانب التي يجرى التلاعب بها لأغراض سياسية والتي تتعارض مع القانون الدولي ولا تستخدم إلا لغرض التشهير وتمثل إكراها يمارَس على البلدان التي ترفض، انطلاقا من قراراتها الســيادية، الانصــياع لإرادة حكومة الولايات المتحدة. فهذه هي الحكومة نفســـها التي اختارت أن ترفض أو أن تندد علناً بالهجوم الإرهابي الخطير الذي ارتُكب باستخدام سلاح ناري ضد سفارة جمهورية كوبا في واشنطن العاصمة في 30 نيسان/أبريل 2020، والذي عرّض للخطر أرواح وسلامة موظفي البعثة الدبلوماسية الكوبية وأُسَرهم.

إن ســجل أعمال العنف والعدوان ضــد المباني الدبلوماســية الكوبية في أراضـــي الولايات المتحدة معروف جيدا. وهو يشمل أعمالا إرهابية ضد الموظفين الدبلوماسيين الكوبيين العاملين في الولايات المتحدة، أدت حتى إلى فقدان أرواح، سـواء في السـفارة بواشـنطن العاصـمة أو في البعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

إننا نحذر مجددا من أن تواطئ حكومة الولايات المتحدة بالتزام الصـــمت قد يشـــجع على القيام بأعمال مماثلة ضد بعثاتنا الدبلوماسية في واشنطن العاصمة أو نيويورك.

وبعد انقضـاء 20 سـنة على اتخاذ قرار مجلس الأمن 1373 (2001)، نشـير إلى أنه يجب على جميع الدول أن تقوم بالخطوات اللازمة لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية، بما في ذلك عن طريق توفير الإنذار المبكر للدول الأخرى وتبادل المعلومات؛ فضـــلا عن التعاون، لاســـيما من خلال ترتيبات واتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، لمنع وقمع الاعتداءات الإرهابية واتخاذ إجراءات ضد مرتكبي تلك الأعمال.

إن الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب في جميع أشـكاله ومظاهره تتطلب اتّباع نهج متكامل، يجمع بين المواجهة المباشرة والوقاية وتدابير محددة للقضاء على أسبابه الجذرية.

وتوفير المسـاعدة وإبداء التعاون على الصـعيد الدولي أسـاسـيان لبناء وتعزيز قدرات البلدان النامية على مواجهة هذه الآفة.

إننا نحث على معاودة التفاوض في أقرب وقت ممكن على اتفاقية شـاملة بشـأن الإرهاب الدولي، تشـمل كل جوانب هذه الظاهرة البغيضة، بما فيها الأعمال التي تشارك فيها الدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ونحن نرفض بشـدة اسـتخدام أعمال يُزعم أن الغرض منها محاربة الإرهاب كذريعةٍ لارتكاب أعمال عدوانية ولتقويض السيادة الوطنية والتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى وانتهاك حقوق الإنسان الخاصـة بشعوبها.

وشكرا لكم.